الأمانة العامة
قطاع الإعلام والاتصال

الخريطة الإعلامية العربية

للتنمية المستدامة 2030

2018

رقم الايداع: ج01/149/(03/18)/06-د(0036)

الديباجة

احتفاء بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، اعتمد رؤساء الدول والحكومات والممثلون الساميون البالغ عددهم 193، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، أثناء اجتماعهم في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك في 25 ايلول (سبتمبر) 2015، وأكدوا التزامهم «بحشد الوسائل اللازمة لتنفيذ الخطة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على أساس روح من التضامن العالمي المعزز، مع التركيز بخاصة على حاجات الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من كل البلدان وجميع اصحاب المصلحة وجميع الشعوب.

وتتكون الخطة المعنونة : "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، التي وافقت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها 193 دولة، من إعلان واحد و17 هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و169 غاية. وبناءً على الأهداف الإنمائية للألفية، توضح خطة التنمية المستدامة نطاقاً وطموحاً لم يسبق لهما مثيل، إذ لا تزال أولوياتها تتمثل في القضاء على الفقر والصحة والتعليم والأمن الغذائي والتغذية، على أن أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 17 هدفاً تضم أيضاً طائفة واسعة من الأغراض الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

كما تظهر وثيقة خطة التنمية المستدامة أن اهداف الخطة وغاياتها ستعزز العمل على مدى السنوات الـ15 المقبلة في خمسة مجالات ذات أهمية جوهرية للبشرية ولكوكب الأرض تتجسد في: **الناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة.**

ففي ما يتعلق بالناس أكد الموقعون على انهاء الفقر والجوع بكل أشكالهما. وبالنسبة الى **كوكب الأرض** أكدوا على حمايته من التدهور بطرق تستهدف الاستدامة في الاستهلاك والانتاج وإدارة موارد الكوكب الطبيعية في شكل مستدام، واتخاذ اجراءات عاجلة في شأن تغير المناخ. **وفي موضوع الازدهار** أكد القادة على ضرورة ان يتمتع جميع الناس بحياة يظللها الرخاء وتلبي طموحاتهم، وان يتحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة. **وفي ما يتعلق بالسلام،** شددوا على تصميمهم تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعاً لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. فلا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة من دون سلام ولا إلى ارساء السلام من دون تنمية مستدامة. **أما المجال السابع عشر، اي الشراكة،** فقد أكد القادة على حشد الوسائل اللازمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة من خلال تنشيط الشراكة العالمية من اجل التنمية المستدامة على أساس روح من التضامن العالمي، مع التركيز بخاصة على الفئات الأشد فقراً والأكثر ضعفاً، وبمشاركة من كل البلدان وجميع أصحاب المصلحة وجميع الشعوب.

حيث تؤسس الاهداف التنموية الى تحسين ظروف المعيشة لجميع الناس دون الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية إلى ما يتجاوز قدرة كوكب الأرض على التحمل. حيث تجرى التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، والتنمية الاجتماعية.

وانطلاقاً من المجال السابع عشر للاهداف التنموية "الشراكة" حيث يعتبر الاعلام شريك في مشروع تحقيق التنمية المستدامة. فهو يلعب دوراً رئيساً في تكوين الرأي الصحيح حول تلك المفاهيم وكيفية تحقيقها للإسراع باتخاذ الإجراءات المناسبة، وهو الوسيلة الأكثر فعالية للوصول إلى الجماهير وصناع السياسات ودعم مسارات التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، فإن دور وسائل الإعلام الاجتماعي في دعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة يتجسد من خلال آفاق الاعلام والتكنولوجيا الحديثة والتشبيك ووسائطه المتعددة للتواصل الاجتماعي السريع، والذي لا تعيقه الجغرافيا والرقابة واللغة والجنس والعرق والدين، إضافة الى التأثير وتكوين الآراء لدى الجمهور وصناع القرار.

فالإعلام العربي يمكنه الاسهام في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من خلال تسليط الضوء على القضايا التنموية. كما يمكن القول بأن ركائز التنمية المستدامة الثلاث هي الاقتصاد والاجتماع والبيئة وان لم يكن اهتمام المجتمع الدولي والإعلام بهذه الركائز متساوياً لن تتحقق التنمية المستدامة.

ويمكن للإعلام أيضا أن يلعب دوره في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة لمجموعة أولويات العالم العربي وكذا زيادة الوعي بين الجمهور بمختلف قطاعاته وتغيير الثقافات، فالإعلام يمكن أن يكون شريكاً فعالاً في التنمية حيث انه القطاع الأساسي الذي يربط بين صانعي القرار والقاعدة العريضة من المواطنين في المنطقة العربية.

ويعد الإعلام التنموي الجهاز العصبي لعملية التنمية، وهدف الإعلام التنموي الأساسي هو تعظيم مشاركة المجتمع في كافة عمليات التنمية وتحويله إلى مجتمع مساند للعملية التنموية، وتحويل أفراد هذا المجتمع إلى وكلاء التنمية والتغيير، وذلك باستخدام أدوات المعرفة والوعي.

هذا ولقد حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1972 يوماً عالميا للإعلام التنموي يوافق 24 اكتوبر من كل سنة. وذلك للفت انتباه الرأي العام العالمي لمشاكل التنمية والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل حلها. ومع العقد السابع من القرن العشرين، ظهر مفهوم الاعلام التنموي. كما حدد مجلس وزراء الاعلام العرب يوم 21 ابريل من كل عام يوما للإعلام العربي.

ويمكن القول بأن هناك ثلاث وظائف للإعلام وللاتصال وخاصة في مجال التنمية الشاملة **أولها** وظيفة المراقب لاستكشاف الأفاق وإعداد التقارير عن الأخطار التي تواجه المجتمع، **وثانيها** الوظيفة

السياسية التنموية وتتم من خلال المعلومات التي تتيح اتخاذ القرارات المتعلقة بها وإصدار التشريعات، **وثالثها** التنشئة من خلال **تعزيز المهارات لافراد المجتمع وتعريفهم بالمبادئ الاجتماعية الايجابية.**

هذا وقد أقر مجلس وزراء الاعلام العرب عام 2017 الاستراتيجية الاعلامية العربية، والتي أكدت على أهمية التنمية المستدامة والأخذ في الاعتبار الحاجات المتنوعة لمختلف الدول العربية، مع الالتزام بكافة المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الدولية التي وقعتها هذه الدول.

فالعمليات الاتصالية تعد السبيل الأمثل لتوضيح الخطط التنموية للدولة والكفيل بحث الافراد نحو الانخراط في العملية التنموية وذلك من خلال المشاركة السياسية. حيث تضطلع وسائل الاعلام للقيام بدور مؤثر وفعال في تحقيق التنمية المستدامة، ويمكن القول بأن وسائل الاعلام قادرة على المساهمة في صنع أجندة الجماهير التنموية

وقبل ثلاثين عاما لم تكن هناك مشكلة ملحّة على المستوى الدولي في التعامل مع الإعلام، لأنه كان إعلاماً محلياً محدود التأثير، باستثناء بعض الإذاعات العالمية، أما اليوم في عصر ثورة الإعلام والمعلومات والاتصالات فإن الأمر مختلف، وأصبحت الحاجة إلى الادراك الإعلامي شيئاً مهماً وعاجلاً وملحاً وضرورياً.

ورغم تعدد أدوات الاعلام بين المسموع والمرئي والمكتوب والاجتماعي، الا أن تأثيرة أصبح واضحا، حيث أن معظم وسائل الاعلام تشترك في التأثير على المتتبع لها، اضافة الى قدرتها الهائلة على التعبئة التي تسع جل أفراد المجتمع. وهذا التمايز لا يفصل الاعلام بتاتا عن التعليم الذي يعد سلطة سابقة عنه في التأثير، هذا الأثر ربما هو الأقوى و الأكثر نفاذا و عمقا في وجدان و عقل الشخص المتلقى، يصل إلى درجة صياغة نوع السلوك و نمط التفكير لديه بل إفراز نوع المواقف التي يتخذها.

الاطار المرجعي لخريطة الاعلام العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030

لقد لعبت جامعة الدول العربية دورا فاعلا ومؤثرا في وضع الخطوط العامة الاقليمية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة للتغلب على التحديات التي تعيق التنمية، حيث قامت الامانة العامة من خلال مجلس الجامعة والمجالس الوزارية المتخصصة باطلاق العديد من المبادرات وإعداد عدد من الاستراتيجيات وإصدار العديد من القرارات حول أجندة التنمية المستدامة. **وعليه فإن الخريطة الاعلامية للتنمية المستدامه ترتكز على المرجعيات التالية :**

- **استناداً** الى المواثيق والاتفاقيات التي صاغتها الإرادة المشتركة للأمة العربية وفي مقدمتها ميثاق جامعة الدول العربية،

- **وانطلاقا** من قرارات مؤتمرات القمة العربية وبياناتها، وما تؤكده من حرص على التضامن العربي ودعم للعمل العربي المشترك خدمة للمصالح العليا للوطن العربي وتحقيقاً لآمال وطموحات الأمة العربية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية،

- **وإشارة** الى قرارات مجلس وزراء الإعلام العرب وما تبلوره من رؤية عربية مشتركة لمبادئ العمل الإعلامي ومرتكزات الخطاب الإعلامي ورسالة الإعلام العربي في داخل الوطن العربي وخارجه،

- **وإيمانا** بالتطور النوعي والتقني الذي تحقق في مجال الإعلام والاتصال بدخوله عصر الفضاء وثورة المعلومات وتجاوزه حدود الجغرافيا والتأثير المحلي،

- **وتأسيسا على** قرار مجلس وزراء الاعلام العرب رقم (ق/ 434 – دع/ 48 - 2017/7/12) باعتماد الاستراتيجية الاعلامية العربية،

- **وإدراكاً** بأهمية دور الاعلام في مكافحة الارهاب بصدور قرار مجلس وزراء الاعلام العرب رقم (ق/392 . دع/45 . 2014/5/15) باعتماد الاستراتيجة الإعلامية العربية المشتركة لمكافحة الارهاب،

- **وإيماناً** بقرار مجلس وزراء الاعلام (ق/384 . دع/45 . 2014/5/15) بإعتماد ميثاق الشرف الاعلامي،

- **وتأكيداً** على مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية اثناء القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبيرج 2002 حيث أجازتها القمة كمبادرة من النوع الثاني،

- **وإيمانا** بالاولويات العربية للتنمية التي تم تبنيها بالتزامن مع جهود العالمية في اعتماد أهداف التنمية المستدامة 2030،

- **وإعتماداً** على إقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني بموجب قرار 798 بتاريخ 2015/12/13،

- **وعطفاً** على تبني مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب "تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية" "الأبعاد الاجتماعية"، 2016،

- **وإشارة** الى إعلان الدوحة لمنظمات المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2016،

- **وإستناداً** على قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة في الدورة العادية 28 رقم (ق.ق:690 د.ع(28) ج3 –2017/3/29 بند 3 حول صيانة الامن القومي ومكافحة الارهاب،
- **وتأسيساً الى** قرار مجلس وزراء الإعلام العرب في الدورة العادية السابعة والأربعين رقم (ق/420 . د ع/47 . 2016/5/25)، بتكليف الامانة الفنية لمجلس وزراء الاعلام العرب بوضع خريطة طريق إعلامية عربية لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة 2030 تنطلق من أهدافها السبعة عشر وتهدف الى تعزيز اهتمام الإعلام العربي بقضايا التنمية المستدامة،
- **وإستناداً** على قرار مجلس وزراء الاعلام العرب رقم ق:436 –د ع/48 –2017/7/12 بالموافقة على الخريطة العربية الاعلامية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة 2030 والتي أعدتها الامانة الفنية لمجلس وزراء الاعلام العرب كالاتي:

الاعلام والتنمية المستدامة علاقة تكامل وتعاون:

- يحكم مفهوم التنمية عدة مبادئ من بينها: العدالة، وحقوق الانسان، والاستدامة، والإنتاجية. حيث يعد هذا الإطار مهماً لتحقيق الترابط بين أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 والتنمية الشاملة؛ إضافة الى أنه يساهم في تشكيل إطارٍ تحليليٍ يبرز تحديات العالم المعاصر بكل أبعاده، ويربطه بتحديات التنمية وصياغة عملية الربط والتكامل بين الأهداف والغايات المتعددة.
- ومن الضروري أيضا توجيه اهتمام المجتمع الدولي الى ركائز التنمية المستدامة الثلاث "الاقتصاد والاجتماع والبيئة "، حيث ان لم يكن اهتمام المجتمع الدولي بكافة قطاعاته والإعلام بشكل خاص بهذه الركائز متساوياً لن تتحقق التنمية المستدامة.
- هذا وقد تم صياغة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، من منظور مختلف، بحيث تكون الخطة الجديدة أكثر اتساعاً وشموليةً ؛ ولتكون أيضا إطاراً لأهداف تنموية ذات طابع كوني شامل، بحيث تصلح لكل الدول، حيث ستحفز الأهداف والغايات التنموية العمل خلال السنوات الخمس عشرة القادمة في المجالات البالغة الأهمية وهي: الناس، وكوكب الأرض، والازدهار، والسلام، والشراكة.
- وتتألف مكونات التنمية المستدامة من أربعة عناصر غير قابلة للتجزئة هي: **أولاً:** الإعلان عن الرؤية المشتركة والمبادئ والمرجعيّات، **ثانياً:** أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، **ثالثاً:** وسائل التنفيذ والشراكة العالمية، **ورابعا:** المتابعة والاستعراض.

- وتنص وثيقة "تحويل عالمنا" على ضرورة الالتزام بثلاثة مبادئ أساسية في مقاربة خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي: التكامل؛ الملكية والقيادة الوطنية؛ والشمولية والتضمين. ويقصد بالتكامل اعتماد المنظور التكاملي في قراءة وتنفيذ الخطة وأهدافها وغاياتها دون أي تجزئة، باعتبار أن جميع هذه المكونات حزمة مترابطة تشترك في الغاية النهائية الواحدة وهي تحقيق مستويات أفضل من التنمية للجميع، حيث تتضافر نتائجها وآثارها لتحقيق هذا التقدم.
- ويقصد الشمولية والتضمين الالتزام الفعلي بالشراكة، وضمان مشاركة حقيقية وفعالة لجميع الأطراف المعنية في التنمية على مختلف المستويات وفي مختلف المراحل. حيث يجد الاعلام مفهوم الشراكة باعتباره شريك أساسي في عملية التنفيذ والمتابعة لآجندة التنمية المستدامة 2030 بكافة أهدافها.
- وتواجه وثيقة "تحويل عالمنا" في خطة التنمية العالمية 2030 التحدي المثلث الأضلاع: السلم والأمن – الفقر والتفاوت – والتغير المناخي.
- وتقوم وسائل الإعلام بدور إيجابي في المساعدة على تحقيق الخطط والأهداف التنموية في الدول النامية باعتبارها جزءاً مهماً من التطور القومي، وارتباطها بالنظام الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في المجتمع الذي تعمل في إطاره.
- ان نجاح خطط التنمية المستدامة مرهوناً بالمشاركة الإيجابية للقوى المنتجة من خلال الإعلام المخطط له، ودوره في التوعية والتربية والتثقيف مما يتطلب إعداد سياسات إعلامية وطنية تحدد الأولويات وترسم الوسائل لبلوغ الأهداف المرجوة، انطلاقاً من أن الإعلام لا ينتج التنمية بل يمهد الطريق إليها، وأن الإعلام الرديء قد يعطل مسيرة التنمية في مراحلها كافة.
- هذا وينطلق التطور القائم بين الإعلام والتنمية من المنظور الذي يؤمن بأن المعرفة ليست عنصراً منفصلاً عن الواقع المادي الذي يفرزها من خلال التفاعل المستمر معها، وأن هذه العلاقة بين الفكر والعمل هي التي توضح وتحدد شكل الصلة بينهما.
- ان مسئولية الاعلام تجاة عملية التنمية المستدامة تتلخص بتزويد المجتمع باكبر قدر من الحقائق والمعلومات الدقيقة التي يمكن للمعنيين بالتنمية التحقق من صحتها والتاكد من دقتها والتثبت من مصدرها، وبقدر ما في الاعلام من حقائق ومعلومات دقيقة، بقدر تحقيق اهداف التنمية.
- ويركز الكثير من العلماء المهتمين بدور الاعلام في التنمية، ويطلقون على الدور الذي يضطلع به الاعلام في تطوير المجتمعات باسم "**الهندسة الاجتماعية للاعلام الجماهيري**"، خاصة وان هذا الدور ينصب علي كيفية توجيه الجمهور لخدمة الرخاء الانساني.

- وتتضح المعادلة التي دعت الى تسمية دور الاعلام "بالهندسة الاجتماعية " اذا عرفنا ان الهدف الجوهري للتنمية الاجتماعية لا يمكن تحقيقه بدون رفع المستوى الاقتصادي باستخدام برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتوفير الخدمات واشاعة العدالة، تلك التي تثير في نفوس افراد المجتمع مشاعر الولاء لمجتمعهم، والذي ترتبط به كل مصالحهم الحيوية ارتباطا قويا.
- وما دامت تنمية افراد المجتمع وبيئتهم المادية من الاهداف الاساسية للتخطيط، فمن الضروري ان يتم انجاز هذه المسئوليات وفق خطة مدروسة قائمة علي تخطيط شامل لكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية والبيئية.
- والنقطة الرئيسية في كل من التخطيط الاعلامي والتخطيط للتنمية المستدامة هو ان هذين النوعين من التخطيط، يهدفان اساسا الي تطوير الشخصية الانسانية من الجمود الي الحركة ومن التقليدية الي التقدمية.
- فالمحور الرئيسي في التنمية هو الناس انفسهم، والتخطيط للتنمية هو ترتيب وتنظيم ذلك بوضوح، واذا كان الاعلام هو محاولة لربط افكار افراد المجتمع وتصوراتهم وقيمهم واعتقاداتهم بالتخطيط للتنمية وباسلوب التنفيذ، ووضع المستويات الاقتصادية والاجتماعية في الاعتبار،فان التخطيط الاعلامي هو ايضاً ترتيب وتنظيم ذلك بوضوح.
- ان الهدف الحقيقي لبرامج التنمية المستدامة في المجتمعات النامية هو احداث تغيير في اتجاهات الناس وفي البنية الطبيعية وانشاء علاقات جديدة بينهم وبين الموارد الاقتصادية وادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الانتاج و ما يتبع ذلك من تغيرات لاساليب الانتاج ولمفاهيم الثروة والدخل والاستهلاك وادخال مفاهيم علمية جديدة في السلوك والعادات والخبرات التقليدية في مجالات العمل الجماعي والحياة السياسية والتعليم والادارة والصحة وغيرها.
- ولأن التنمية، على هذا النحو، ضخمة ومتشعبة، فقد باتت الحاجة ماسة إلى وجود وسائل إعلام فاعلة ومؤثرة تمارس تأثيرا على أفكار وآراء ومعلومات وسلوكيات المجتمع، بما يتفق وخطط التنمية، حتى أن ذلك أدى – كما يقول أحد خبراء الإعلام – "إلى بروز الدور التنموي لوسائل الاتصال الجماهيري".
- ولما كانت التنمية تستهدف الإنسان في المقام الأول باعتباره المحرك لكل عناصر التنمية فإننا نستطيع أن نلمس دور وسائل الاتصال في إعادة صياغة وتشكيل كثير من الأنماط السلوكية لدى الافراد.

أهداف الإعلام التنموي:

1- تحفيز المواطنين على المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2- بث الشعور بالمسؤولية الوطنية والاجتماعية لدى القراء والمستمعين والمشاهدين والمسؤولين.

3- تعريف الجمهور، وتحديدا الشباب، بالفرص الجديدة في مجالات الاستثمار والعمل والإنتاج.

4- نشر الوعي والثقافة المسؤولة والصديقة للتنمية وللتغيير الايجابي في المجتمع وتحديدا وسط الشباب .

5- المساهمة في تغيير الاتجاهات بشكل ايجابي ومحاربه الاتجاهات السلبية في السلوك العام للأفراد.

الخريطة الإعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030:

- لابد من نقل المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل محطات الإذاعة الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجين ببعضها البعض وبمصادر المعلومات العالمية .

- وتعتبر الخريطة الاعلامية العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة جدول أعمال الاعلام في مجال المشاركة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وذلك باعتماد المنظور التكاملي في قراءة وتنفيذ الخطة وأهدافها وغاياتها . حيث تنطلق الخريطة الاعلامية من أهداف أجندة التنمية السبعة عشر وتهدف الى تعزيز اهتمام ومشاركة الإعلام العربي بقضايا التنمية المستدامة.

- كما تؤكد الخريطة الاعلامية على المبدأ الاساسي، وهو أن الاعلام يتقاطع دوره مع كافة القطاعات وعلى جميع المستويات لتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامه 2030،

- ويتوقف نجاح وثيقة " خريطة الاعلام العربية للتنمية المستدامة 2030" على تبنيها من قبل مجلس وزراء الاعلام العرب وترجمتها الى برامج ومشاريع على المستويات الوطنية.

وبما أن للاعلام دور كبير في التوعية بأهدافها واليات تنفيذها فيمكن ايراد الاطار العام للخريطة الاعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030 على النحو الاتي:

الاطار العام للخريطة الاعلامية العربية للتنمية المستدامة 2030

الهدف الاول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

- **يشير الهدف الاول** الى أن الفقر هو أكثر من مجرد الافتقار إلى الدخل والموارد ضمانا لمصدر رزق مستدام، حيث إن مظاهره تشمل الجوع وسوء التغذية، وضآلة إمكانية الحصول على التعليم وغيره من الخدمات الأساسية، والتمييز الاجتماعي، والاستبعاد من المجتمع، علاوة على عدم المشاركة في اتخاذ القرارات. لذا، يتعين أن يكون النمو الاقتصادي جامعا بحيث يوفر الوظائف المستدامة ويشجع على وجود التكافؤ.
- هذا وترتبط وسائل الإعلام بسلسلة من المنافع التي تلعب دوراً بالغ الأهمية في القضاء على الفقر. ولاسيما الاعتراف بحقوق الإنسان الأساسية في توفير الرفاه الاجتماعي للفرد والتأكيد عليها للوصول إلى ظروف معيشية مستدامة.
- كما تحتل وسائل الاتصال والمعلومات والمعرفة مكانة محورية في تقدم البشر وفي مناحي حياتهم وأسباب رفاههم. وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، التقليدية منها والحديثة، تتيح للناس، في كل أنحاء العالم، إمكانيات جديدة وفرصا للارتقاء في سلم التنمية.
- أن الكثير من الشعوب والأمم، لاسيما الأكثر فقرا، لا تتاح لها بصورة حقيقية ومنصفة لإمكانية إنتاج المعلومات ونشرها واستخدامها، الأمر الذي يحرمها من الكثير من فرص التنمية الحديثة.
- وقد اصبح للاعلام دوره في حث الشعوب علي التعاون والنضال من اجل احداث تنمية حقيقية في مجتمعاتهم، بما تمتلكه وسائل الاعلام من قدرة علي استنهاض الطاقات وتوجيه الانتباه نحو الوسائل والاهداف التي ينشدها المجتمع من اجل الارتقاء به وتحقيق ما يصبو اليه.
- هذا وتلعب وسائل الإعلام بكافة اشكالها دورا مركزيا في تشكيل الوعي لدي الجمهور العام سواء في إطار تزويده بالمعلومات الصحيحة أو في تشكيل اتجاهاته ومواقفه تجاه قضايا وتحديات العصر وأيضا في تحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

❖ وهناك نموذجان رئيسيان يسيطران علي خريطة الاهتمام الإعلامي بقضايا الفقر والجوع في شمال العالم وجنوبه.حيث يعتمد **النموذج الاول** علي الاهتمام الموسمي المؤقت المرتبط بالأزمات والنكبات المجتمعية والبيئية .أما **النموذج الثاني** للاهتمام الإعلامي بقضايا الفقر والجوع، فهو يعتمد علي النظرة المتكاملة لهذه القضايا سواء في علاقتها الجوهرية بالقضايا المجتمعية الأخري السياسية والاقتصادية والثقافية.

مقاصد الهدف الاول:

- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم،
- خفض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل بحلول عام 2030،
- استحداث نظم وتدابير حماية اجتماعية ملائمة على الصعيد الوطني للجميع ووضع حدود دنيا لها، وتحقيق تغطية صحية واسعة للفقراء والضعفاء بحلول عام 2030،
- ضمان تمتّع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق ملكية الأراضي والتصرّف فيها وغيره من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام 2030،
- بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030،
- كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بما في ذلك عن طريق التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده،
- وضع أطر سياساتية سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر.

الاطار العام للمشهد الاعلامي للقضاء على الفقر

- العمل على تبنى استراتيجة اعلامية للمساهمة في الحد من الفقر والجوع والدعوة للاستثمار في الزراعة وخلق فرص العمل وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي،
- الدعوة لحماية البلدان المعرضة للمعاناة أثناء الأزمات والاحتلال. والعمل على ايصال المعلومات الموثوقة حول مشكلة الفقر والتي تمثل تعدد الآراء والحقائق والأفكار والمساهمة فيها،
- القيام بالتغطية الإعلامية ذات الطابع النقدي التربوي بهدف نشر المعلومات الصحيحة عن الفقر والجوع، وتوعية الجمهور بالحقوق المجتمعية والمسئوليات المترتبة علي هذه الحقوق،
- قيام وسائل الاعلام باشراك الجمهور في عملية تقييم الموضوعات التي تنشرها وتذيعها بحيث يسهم الجمهور المتلقي في تعديلها وتطويرها،
- حث المؤسسات الإعلامية على رفع قدرات الصحفيين، والتركيز على التنمية الاقتصادية،
- تخصيص نشرة خاصة بالاقتصاد في الصحف اليومية تعمل على ربط المواطن بصنّاع القرار الاقتصادي والاجتماعي. وجعل القضايا الاقتصادية والاجتماعية أولوية على الصحافة،
- تصدي الإعلام لمشكلة الفقر بتواجدها كقضية رأي عام لكي يتمكن الإعلام الهادف المهتم بالتنمية من التركيز علي قضايا المجتمع المختلفة وعدم إغفال قضية محوريه كقضية الفقر،
- القيام بحملات إعلامية تستهدف تغيير الانماط الاستهلاكية والانتاجية والتقليدية،
- العمل مع كافة المؤسسات الاعلامية العربية والدولية لمناصرة وحماية الصحفيين الفلسطينيين وفي مناطق الصراع والنزاع لاداء رسالتهم الاعلامية خاصة في المجالات التنموية،
- معالجة الإعلام للفقر ومظاهره من منظور الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مع التركيز علي قضايا تحتضن موضوعات لها علاقة مثل تعديل الحد الادني للأجور وتقديم المنح للعامل وتحسين النظام التقاعدي،
- مساهمة وسائل الإعلام في تعزيز الحكم الجيد، بما تتيحه من إمكانية كشف الحقائق ورصد السلبيات بشكل مبكر وتقديم صورة أقرب ما تكون للواقع عن الإختلالات القائمة في المجالات الصناعية والتجارية والإقتصادية عموما،
- ابلاغ مجموعة واسعة من الجمهور حول قضايا الحد من الفقر، عن طريق توفير منتدى مفتوح لإبراز الآراء العامة المختلفة،

- إشراك واستكشاف وجهات نظر الاعلاميين في مناقشات حول كيفية تعزيز مستوى ونوعية التغطية للحد من الفقر،
- جعل القضاء على الفقر واحدة من مهام الاعلام على المدى الطويل، إضافة الى لفت انتباه الجمهور باستمرار إلى مشكلة الفقر وخاصة فقر المرأة وضمان التغطية الإخبارية حول الفقر في الصحف والمجلات، والإذاعة والتلفزيون،
- مساهمة وسائل الإعلام في تشجيع تشكيل إجماع سياسي على التحسينات الاجتماعية والإصلاحات الاقتصادية، بهدف المساعدة على خلق بيئة اجتماعية وسياسية أفضل للقضاء على الفقر،

الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

- **يشير الهدف الثاني** الى أن التربة والمياه العذبة والمحيطات والغابات والتنوع البيولوجي تتعرض للتدهور السريع. ويشكل تغير المناخ ضغطا إضافيا على الموارد التي نعتمد عليها، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بالكوارث مثل الجفاف والفيضانات. وثمة حاجة إلى تغيير عميق في نظام الأغذية والزراعة العالمي إذا ما أردنا تغذية 805 مليون جائع اليوم، بالإضافة الى ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050.
- ويعد الأمن الغذائي حاجة أساسية جدا بحيث لا يمكن لا للأسر ولا للدول أن تعالج بفاعلية التحديات الأخرى حين لا يتوفر لديها ما يكفي من الطعام. ولا بد من التغلب على الجوع وسوء التغذية لكي يتحقق تقدم دائم في معالجة مشاكل التعليم والصحة والبيئة.
- وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. كما تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.
- ويعتبر القضاء على الجوع أحد أكثر التحديات الملحة التي تواجه العالم اليوم قابلية للتحقيق. حيث ينتج الجوع عن مشاكل تتعلق بالسياسة. وتجرد الحروب والنزاعات الأهلية النساء والأطفال الضعفاء المستضعفين من القدرة على الحصول على الغذاء. وتكون مساعدات الطوارئ الغذائية أحيانا ضئيلة جدا أو بطيئة جدا أو غير فعالة إلى حد يجعلها عاجزة عن تلبية هذه الاحتياجات.

- ❖ من المهم جعل الزراعة والتغذية أولويتين وطنيتين: مع أن المساعدات ضرورة لا غنى عنها، إلا أنه يتعين على الدول التي تعاني من الجوع أن تتصدر هي نفسها أمر جعل الزراعة والتغذية أولويتين وطنيتين .
- ❖ ولا شك أن ارتفاع معدلات الأمية وانتشار العوز الاقتصادي والجمود الاجتماعي يؤثر بصورة حاسمة علي مستوي أداء وفاعلية وسائل الإعلام في تشكيل الوعي المجتمعي في العالم العربي، وتحديد الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

مقاصد الهدف الثاني :

- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضّع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام بحلول عام 2030،
- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام 2030، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دوليا بشأن توقّف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والنساء الحوامل والمرضعات وكبار السن بحلول عام 2025،
- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعين الأسريين والرعاة والصيادين، بما في ذلك من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى والمدخلات والمعارف والخدمات المالية وإمكانية وصولهم إلى الأسواق وحصولهم على الفرص لتحقيق قيمة مضافة وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام 2030،
- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيّف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس المتطرفة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام 2030،
- الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تُدار إدارة سليمة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وضمان الوصول إليها وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دوليا، بحلول عام 2020،

- زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزّز، في البنى التحتية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا،
- منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بما في ذلك عن طريق الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية،
- اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها،

الاطار العام للمشهد الاعلامي للقضاء على الجوع

- إن الدور الذي يلعبه الإعلام في حياة كلّ إنسان هو أكثر من دور ترفيهي، بل هو دور تثقيفي أساسي يساهم في تحسين نمط الحياة،
- تشكيل الوعي لدي الجمهور العام سواء في إطار تزويده بالمعلومات الصحيحة أو في تشكيل اتجاهاته ومواقفه تجاه قضايا وتحديات العصر،
- تكثيف التغطية الاعلامية المتعلقة بالتعريف بـ"أهداف التنمية المستدامة لعام 2030"، خاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، والقضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة،
- تنظيم حملة إعلامية حول موضوعات تتعلق بالمياه، وضمان توافر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة، وضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة،
- رفع الوعي بشأن التغلب على التحديات المتصلة بالأمن الغذائي ومحاربة الجوع والفقر، وتسليط الضوء على هذه الجهود والقضايا الجديرة بالمتابعة والتي تصب في تحقيق الأهداف المرجوة مثل القضايا المتعلقة بالزراعة والتغذية ومصايد الأسماك والادارة المستدامة للموارد الطبيعية،
- وضع قضية الامن الغذائي ومحاربة الجوع كأحد اولويات وسائل الاعلام بهدف اتخاذ تدابير على المستوى السياسي، كوضع استراتيجية وطنية واضحة وشاملة ومتعددة الأطراف للأمن

الغذائي والتغذية باعتباره خطوة أولى على طريق مواجهة تفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي،

- إشراك الجماعة الصحفية في الجهود الرامية إلى رفع الوعي بشأن التغلب على التحديات المتصلة بالأمن الغذائي ومحاربة الجوع والفقر عبر قصص صحفية وإخبارية قادرة على تناول قضايا المنطقة بشكل أكثر عمقاً وانسجاماً مع اهتمامات الجمهور،
- تشجيع التواصل الإبداعي خلال "عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية" الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، والذي يستمر من 2016 وحتى 2025، والذي اعتبرته "الفاو" خطوة كبرى نحو تعبئة الجهود لخفض مستوى الجوع وتحسين التغذية حول العالم،
- تسليط الضوء اعلامياً على الجهود والقضايا الجديرة بالمتابعة والتي تصب في تحقيق الأهداف المرجوة مثل القضايا المتعلقة بالزراعة والتغذية ومصايد الأسماك والادارة المستدامة للموارد الطبيعية.

الهدف الثالث: ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار

- **يشير الهدف الثالث** الى أن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار عنصر لا بد منه في التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى بذل الجهود للقضاء كلية على مجموعة واسعة من الأمراض ومعالجة الكثير من شتى المسائل الصحية الدائبة والناشئة.
- وتهدف التنمية المستدامة إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. كما وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. كما تهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
- إن ضمان الحياة الصحية وتشجيع الرفاه للجميع من كل الأعمار عنصر لا بدَّ منه في التنمية المستدامة باتخاذ خطوات صوب زيادة العمر المتوقع وخفض حالات الإصابة ببعض الأمراض العامة القاتلة المرتبطة بوفيات الأطفال والأمهات، وزيادة إمكانية الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي.
- ويستلزم ضمان تمتع جميع أفراد المجتمع بالصحة العمل على رفع مستوى المعيشة في البلدان النامية، اضافة الى العمل على إيلاء عناية مباشرة لتوفير المياه النقية، وتوفير التطعيمات

والأدوية على نطاق واسع،اضافة الى تنفيذ خطط للرعاية بالصحة الجسمية والنفسية وتوعية الأفراد فيما يخص الوقاية من الأمراض والإصابة بسوء التغذية.

- ❖ كما ينشد الهدف ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية ومواصلة العمل على انخفاض عدد الوفيات النفاسية ووفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة، ووضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا.

- ❖ وتتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التحديات الناشئة في مجال الصحة، ومنها مكافحة الأمراض غير المعدية التي تتسبب في 70 في المائة من الوفيات في العالم، مع التزام الدول بتعزيز الأنظمة الصحية عبر إدراج مواضيع مثل : تمويل قطاع الصحة، والتغطية الصحية الشاملة، والصحة الجنسية والإنجابية، وتدريب القوى العاملة الجيدة في قطاع الصحة، وإدارة المخاطر، والحصول على الأدوية واللقاحات ذات الجودة، ومكافحة مختلف أنواع التلوث.

مقاصد الهدف الثالث:

- خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 000 100 مولود حي بحلول عام 2030،
- وضع نهاية لوفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها بحلول عام 2030، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى 12 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة على الأقل إلى 25 حالة وفاة في كل 000 1 مولود حي،
- وضع نهاية لأوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي والأمراض المنقولة بالمياه والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام 2030،
- تخفيض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقليتين بحلول عام 2030،
- تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد، بما يشمل تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك،
- خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور إلى النصف بحلول عام 2020،

- ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتوعية الخاصة به، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية بحلول عام 2030،
- تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة،
- الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة وتلويث وتلوّث الهواء والماء والتربة بحلول عام 2030،
- تعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء،
- دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقا لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية،
- زيادة التمويل في قطاع الصحة وتوظيف القوى العاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، زيادة كبيرة،
- تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية.

الاطار العام للمشهد الاعلامي من أجل تمتع الفرد بأنماط عيش صحية

- تأصيل مفهوم الاعلام الصحي ورفع الادراك بأهمية الثقافة الصحية وتعميمها في المجتمع. فالمجتمع بحاجة إلى وعي صحي تثقيفي لصنع أجندة لإعلام وطني في مجال التعامل مع القضايا الصحية،

- رفع الوعي بأهمية الإعلام الصحي وتأصيل مفهومه لتجنب التضليل المتحقق في الرسالة الاعلامية وأثرها على الجمهور المتلقي.

- استخدام وسائل الاعلام باعتبارها أهم الدعامات الاساسية لصناعة الوعي الصحي لإيصال الرسالة الصحية لجمهورها المستهدف، لأن التوعية الصحية تضم التوجيه والممارسة .

- العمل على ايجاد قاعدة تشاركية بين القطاعين –الاعلام والصحة– لضمان ان تكون الرسائل الصحية واضحة غير ملتبسة وتصل إلى هدفها المنشود، عبر الانفتاح على مصادر الاعلام الصحي لتنويع المعرفة وتوسيع الادراك لدى المواطن.

- وضع استراتيجية اعلامية صحية تضمن الشراكة مع وسائل الاعلام، وتعالج الاختلالات في التغطية الاعلامية في القضايا الصحية.

- تعزيز دور وسائل الإعلام في خدمة القضايا الصحية، وإظهار أهمية وسائل الإعلام في تبني برامج المسؤولية الإجتماعية.

- تعزيز الدور التعليمي لوسائل الإعلام في التثقيف الصحي. ولعب دورا مميزا في بناء سمعة إيجابية للمنجزات الصحية،

- تمكين العاملين في وسائل الإعلام بتغيير السلوكيات الصحية الخاطئة وتصميم حملات صحية توعوية وتحديد الطرق المثلى للوصول إلى الجمهور المستهدف ومستويات التوعية الصحية المطلوبة

- تكامل العمل بين وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية لإيصال المعلومة المطلوبة وإحداث التغيير في السلوك.

- توظيف الإعلام الجديد ووسائط التواصل الاجتماعي في التوعية الصحية.

الهدف الرابع: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

- **يشير الهدف الرابع** الى أن الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يرتكز عليه تحسين حياة الناس وتحقيق التنمية المستدامة. وثمة حاجة إلى بذل الجهود الكفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم.

- نظرا للدور الكبير الذي تلعبه وسائل الإعلام في توعية وتثقيف الجماهير على مختلف مستوياتهم الثقافية والعلمية ولتجاوزها كل الحواجز والحدود ووصولها إلى ابعد نقطة في العالم بعد ان أصبح العالم أشبه بقرية عصرية نتيجة التطورات العلمية والتكنولوجية أصبح لهذه الوسائل دور كبير في الجانب التعليمي.

- هناك تحديًا واضحًا بين التربية والإعلام . فالتربية تعنى بتعليم الفرد وتنمية قدراته وتأهيله منذ ولادته، وخلال كافة مراحل حياته . والإعلام يلعب دورًا فاعلا في تشكيل شخصية الطفل منذ بداية حياته وكل مراحلها غير أنه يتوجه الى كافة الشرائح العمرية وبالتالي فإن تأثيره أوسع وأشمل.

- يمكن لوسائل الإعلام معادلة المدرسة بالنسبة للتنشئة الإجتماعية، حيث أن الإعلام يتجاوب مع أقصى قدرمن إحتياجات التنمية في المجتمع، حيث خصصت بعض الدول قنوات إذاعية وتلفزيونية منفصلة للبرامج التعليمية، وأيضا قنوات متباينة من برامجها الإذاعية للتربية والتعليم.

- كما أن لوسائل الاعلام دور في نقل المعارف والقيم والمعايير والتقاليد الإجتماعية من جيل لآخر والتعريف بها. وتعد هذه الوظيفة أيضا تعليمية تعنى بتأهيل الفرد وتنشئته تنشئة متسقة_مع أهداف المجتمع ومثله وقيمه.

- ويمكن الاستفادة من الثورة الإعلامية لادوات الاعلام الجديد، وتوجيهها بما يفيد الميدان التربوي، ويعزز القيم والأفكار والتوجهات الإيجابية، للوصول إلى ربط الإعلام الجديد بالتعليم، وسد الفجوة الموجودة حاليا بين المجالين.

- كما ان الاعلام قد أصبح يلعب أدوارا متعددة، فيمكن أن يكون أداة للتعليم أو التسلية أو التوجيه، حيث يظهر كل يوم بوجه جديد، وبأسلوب مبتكر، وبتقنية مدهشة، متجاوزاً حدود الزمان والمكان، مما جعل التربية بوسائلها المحدودة، وتطورها التدريجي الحذر تضعف سيطرتها على

أرضيتها، وأصبح الإعلام يملك النصيب الأكبر في التنشئة الاجتماعية، والتأثير والتوجيه لافراد المجتمع.

مقاصد الهدف الرابع:

- ضمان أن يتمتّع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام 2030.
- ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام 2030.
- ضمان تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام 2030.
- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام 2030.
- القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
- ضمان أن تلمّ نسبة كبيرة جميع الشباب من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام 2030.
- ضمان أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك بجملة من السُبُل من بينها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام واللاعنف والمواطنة العالمية وتقدير التنوع الثقافي وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

- بناء المرافق التعليمية التي تراعي الفروق بين الجنسين، والإعاقة، والأطفال، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف للجميع.

- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية على الصعيد العالمي، وبخاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك منح التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام 2020.

- الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام 2030.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لضمان التعليم الجيد

- تعليم النشء في المراحل الأولى من حياته التعليمية مهارات التدوين المكتوب والمسموع والمرئي، وكذلك فن عمل الصورة والصوت ومنتاج الفيديو خلال الاستخدام لادوات الإعلام الجديد.
- التواصل مع المجتمع من خلال نشر الأخبار وتزويد الرأي العام بالمعلومات الصحيحة عن البرامج والمشروعات التعليمية والتربوية التي تحقق المسئولية الجماعية للعمل التربوي،
- تشجيع التجارب التربوية الرائدة من خلال نشر إبداعات المعلمين والمعلمات والطلاب والطالبات، وكافة أفراد الأسرة التعليمية عن طريق القنوات الإعلامية المختلفة.
- وضع برامج ودورات للعاملين في القطاع الإعلامي بجميع صوره وأنواعه وخاصة منها المتعلقة بالاليات الاعلامية التي تساهم في مكافحة الارهاب والتطرف.
- بث الرسائل الإعلامية التي تعمل على تثبيت القيم المجتمعية الداعمة للتسامح ومحاربة التطرف للمساهمة في تعزيز التنشئة الاجتماعية سواءاً كانت في شكل خبر أو فكاهة أو برنامج وثائقي.
- العمل على ادخال التربية الإعلامية وإطار الخريطة الاعلامية للتنمية المستدامة حيثما أمكن، ضمن المناهج التربوية الوطنية، وكذلك إدخالها ضمن أنظمة التعليم غير الرسمية، والتعلم مدى الحياة، حيث تعد التربية الإعلامية جزءاً من الحقوق الأساسية لكل مواطن،

- اقامة منتديات اعلام تربوي في المؤسسات التربوية بهدف المساهمة في نقل التراث الثقافي، وغرس لمشاعر الانتماء للوطن، بحيث تتمكن مختلف فئات المجتمع من إدراك المفاهيم، واكتساب المهارات، والتزود بالخبرات، وتنمية الاتجاهات، وتعديل السلوك.

الهدف الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات.

- **يشير الهدف الخامس** الى أن توفير التكافؤ أمام النساء والفتيات في الحصول على التعليم، والرعاية الصحية، والعمل اللائق، والتمثيل في العمليات السياسية والاقتصادية واتخاذ القرارات بمثابة وقود للاقتصادات المستدامة ويفيد المجتمعات والإنسانية جمعاء.

- ويؤثر تعليم الفتيات والنساء تأثيراً إيجابياً في الجهود الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية. فالتعليم يفضي إلى تحسُّن الحالة الصحية، وإلى وقاية أفضل من فيروس ومرض الإيدز، وإلى زيادة الدخل.

- من الضروري تبني نهج يراعي قضايا الجنسين لزيادة معدلات محو الأمية بين النساء، وإعداد مناهج دراسية تتصدى للقوالب النمطية الجنسية، ولرسم سياسات تعزز مشاركة الفتيات في التعليم الثانوي والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني.

- ويعتبر تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات ليس فقط حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان، ولكن أيضًا أساسًا من الأسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم.

- كما يؤدي تعزيز المساواة بين الجنسين والعدالة في الأسرة والمجتمع الى تحقيق مردود إنمائي هائل. إذ تؤدي إتاحة المزيد من الفرص أمام النساء في مجالات الأشغال العامة والزراعة والتمويل والقطاعات الأخرى إلى تسريع عجلة النمو الاقتصادي، وهو ما يساعد على التخفيف من حدة آثار الأزمات المالية الحالية والمستقبلية.

- ويلاحظ بأن تمثيل النساء محدود في محادثات السلام الرسمية، وعادة ما يُستبعدن عن صناعة القرارات المؤثرة على سلامتهن أثناء النزاعات المؤدية إلى نزوحهن. ومن الضروري العمل على ضمان مشاركة النساء في المفاوضات بحيث تضمن انعكاس احتياجات النساء في الاتفاقات النهائية.

- ❖ وتعاني الإعلاميات قيودا مفروضة من المجتمع، وضغوطات عائلية، ومخاطر التهديدات على سلامتها الشخصية خاصة في مناطق النزاع والصراع على خلفية النوع في الاعلام الاجتماعي.
- ❖ وعلى الرغم من المكاسب الكثيرة التى تحققت للمرأة العربية مؤخرًا، فإنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات الى تحول دون تفعيل مشاركة حقيقة للنساء فى الوطن العربي. فلا تزال المشاركة السياسية للمرأة محدودة.

مقاصد الهدف الخامس:

- القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء والفتيات في كل مكان.
- القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال.
- القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث (ختان الإناث).
- الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني.
- كفالة مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعالة وتكافؤ الفرص المتاحة لها للقيادة على قدم المساواة مع الرجل على جميع مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة.
- ضمان حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما.
- القيام بإصلاحات لتخويل المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والتصرّف في الأراضي وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقًا للقوانين الوطنية.
- تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة.
- اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة من هذا القبيل للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لتمكين جميع النساء والفتيات

- نشر الوعي بأهمية تمكين المرأة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، والعمل على محاربة العادات والتقاليد السلبية.
- تعزيز وتوضيح الصورة الايجابية للمرأة وأهمية دورها الحيوي في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبار ها عنصر هام وفاعل في المجتمع.
- إبراز الجدوى الاقتصادية لخروج المرأة للعمل للاسهام في رفع مستوى دخل الأسرة واستغلال التوجهات السياسية التي تدعم قضايا المرأة والتنمية.
- مراعاة إعطاء صورة متوازنة وغير نمطية عن المرأة في الإعلام, حيث تعتبر الصحافة والراديو والتليفزيون والسينما والمسرح والإنترنت وسائل قوية للمطالبة بالمساواة بين الجنسين وإبراز دور المرأة في المجتمع, وذلك بعرض النماذج المشرفة للمرأة في كل المجالات.
- تغيير الصورة النمطية السلبية عن المرأة , فوسائل الإعلام لم تعد فقط المرآة التي تعكس صورة المجتمع وأحداثه. فلقد توسع وامتد تأثيرها ليشمل ترتيب أولويات ومصالح الجماهير المتلقية، وهي بالفعل تؤثر علي كيفية تشكيل الجماهير للمعرفة والاتجاهات والمواقف والممارسات.
- الدعوة الى تمثيل المرأة وإشراكها فى السلطة التشريعية وكافة اللجان النقابية والمهنية بهدف تصحيح ثقافة المجتمع نحو دور المرأة وخاصة فى المناطق الريفية والقبلية.
- تفعيل دور الاعلام فى قضايا محو الأمية وتنظيم الأسرة والقضية السكانية وزواج القاصرات وغيرها من القضايا المجتمعية الهامة.
- الدعوة الى تبني إنشاء خريطة طريق لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، يحدد التدخلات التي تزيد من الإنتاجية والأرباح لفئات مختلفة من النساء في سياقات البلدان المختلفة.
- انشاء منصة مراقبة (Situation Room) من خلال وسائل الإعلام الإلكتروني، تكون مهمتها الأساسية متابعة ما ينشر لاستقطاب الفتيات للانضمام للعصابات الارهابية بهدف حماية الفتيات من الانخراط فيها ليتم إتخاذ التدابير اللازمة حيالها.
- دعم وسائل الاعلام للاليات الوطنية للوقاية من العنف القائم على أساس نوع الجنس وآليات التصدي له؛ من خلال انشاء مرصد اعلامي الكتروني للعنف ضد النساء يجمع شركاء معنيين وباحثين، بهدف "رصد" العنف ومصادره.

الهدف السادس: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة.

- **يشير الهدف السادس** الى إن توافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه. وشح المياه وسوء نوعيتها وقصور الصرف الصحي هي عوامل تؤثر سلباً على الأمن الغذائي واختيارات سبل المعيشة وفرص التعليم بالنسبة للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم.
- ويقدم الهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة مهمة طموحة، إلا أنها قابلة للتحقيق في العقدين المقبلين: "ضمان توفر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة".
- ويمكن العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال عدة مبادىء منها، فصل مياه الشرب عن المياه المستعملة؛ والوصول إلى مياه الشرب ومعالجتها من أجل إزالة الملوثات الكيميائية والبيولوجية؛ وحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستصلاحها؛ وضمان إمكانية الحصول على المياه وحقوق المياه.
- ان ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وتوافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو حق اساسي. ولكن نتيجة لضعف البنية التحتية يموت كل سنة ملايين من البشر، معظمهم أطفال، من جراء أمراض مرتبطة بقصور إمدادات المياه والصرف الصحي والنظافة العامة.
- ويتطلع الهدف السادس للتنمية المستدامة الى انتفاع الجميع بالمياه وخدمات الصرف الصحي بحلول عام 2030. وإذ يركّز هذا الهدف على جودة المياه وإدارتها المستدامة والنظافة الصحية، فهو يشدّد على حالة السكان الأضعف والذين يعانون من ندرة المياه.
- ان بناء قدرات الحكومات والسلطات المحلية هامة لتعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية، وتبادل المعرفة والخبرة في ممارسات مبتكرة لتحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحد من تلوث المياه، وحماية مستجمعات المياه والنظم البيئية وتعزيز التعاون الدولي والشراكة.
- هذا ويسعى الهدف السادس "لضمان توفر المياه والصرف الصحي للجميع وإدارتها بشكل مستدام". والتصدي لحلقة المياه بأكملها، ابتداء من الوصول وحتى الاستخدام والكفاءة، والإدارة المتكاملة للمصادر المائية والنظم البيئية المتعلقة بالمياه.

- وتكتسب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية خاصة في مجال الإدارة الذكية للمياه، وتسهيل قياس إمدادات المياه ومراقبتها، فضلاً عن التدخلات اللازمة، وتمكين الممارسين على المستوى المحلي من ضمان تقديم خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية (WASH) على نحو عادل ومستدام.
- ويمثل الحصول على الموارد المائية النظيفة والمأمونة والآمنة شرطا مسبقا أساسيا لازدهار المجتمعات المحلية. وفي حين تعتبر إمكانية الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي من المسلمات في أغلب الأحيان في البلدان المتقدمة، حيث يُحرم الكثيرون من هذا الحق الأساسي كل يوم في جميع أنحاء العالم.
- ويعتبر تبادل المعرفة والخبرة هام في مجال التعرف على ممارسات مبتكرة لتحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي، والنظافة الصحية، وتحسين كفاءة استخدام المياه، والحدِّ من تلوثها، وحماية تجمعات المياه والنظم البيئية.
- وهناك ارتباط بين الآثار السلبية للتغير المناخي والاحتباس الحراري بالنسبة لوفرة المياه، وأثر الزيادة السكانية والطلب المتزايد على المياه، بصفتهما من أهم التحديات التي تواجه مشكلة توفير المياه.
- أن الأمن المائي مازال يمثل تحديا لكثير من البلدان اليوم وهي تحاول التوافق مع مشاكل المياه المعقدة التي تغطي مختلف القطاعات الاقتصادية. وقد خلق النمو السكاني والاقتصادي ضغوطا غير مسبوقة على الموارد المائية. حيث يعيش أكثر من نصف سكان العالم الآن في مناطق حضرية. ويزداد هذا العدد سريعا. وتتعرض المياه الجوفية للاستنزاف بمعدل أسرع من معدل تجديدها.

مقاصد الهدف السادس :

- تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام 2030
- تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
- تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة

إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام 2030.

- زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام 2030.
- تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام 2030.
- حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام 2020.
- تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.
- دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع

- القيام بحملة اعلامية تستهدف تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة.
- تثقيف النساء والأطفال من خلال برامج الاعلام الصحي بشأن فوائد النظافة الصحية والصرف الصحي لبناء الوعي وتنفيذ التغيير.
- تبنى الاعلام لشعار " المياه تحافظ على الحياة"، وذلك بالتركيز على أهمية المياه في تحسين في جودة الحياة ومعدلات طول العمر حتى في بعض البلدان الفقيرة.
- الاشارة في وسائل الاعلام الى أن الحصول على مياه الشرب النظيفة والمأمونة حق أساسي من حقوق الإنسان وخاصة خلال فترات النزاع والصراع.

- التأكيد في وسائل الاعلام على أن الماء يأتي في صميم أجندة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو عنصر حيوي للحفاظ على الصحة وزراعة المحاصيل الغذائية وتوليد الكهرباء وإدارة البيئة وخلق فرص العمل.
- توعية المواطن لإدراك ضرورة حسن استهلاك المياه، خاصة وأن ترشيد استهلاك المياه أصبح يُعدّ مؤشراً على المواطنة الصالحة ورمزاً للتحضّر وإسهاماً حقيقياً في حماية البيئة.
- العمل على تبنّي "ثقافة مائية" للحفاظ على الثروة الكبرى التي تشكّلها المياه واستثمارها بطريقة فعّالة. حيث أن ترشيد استخدام المياه لا يتطلب إمكانيات اقتصادية أو فنية كبيرة.

الهدف السابع: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

- **يشير الهادف السابع** الى إن الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم وبالنسبة لكل فرصة متاحة أمام العالم الآن. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة أمر جوهري، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل. وتلزم طاقة مستدامة من أجل تعزيز الاقتصادات، وحماية النظم الإيكولوجية، وتحقيق الإنصاف.
- فالطاقة عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والاستدامة البيئية. حيث يقر الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة– "ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة"– حيث إن الطاقة تشكل أساس التقدم في جميع مناحي التنمية.
- كما يرمي هذا الهدف إلى تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية، في حين أن أكثر من 80 في المائة من استهلاك الطاقة في العالم الآن يرتكز على الطاقة الأحفورية، وإلى زيادة كفاءة الطاقة بضعفين.
- هذا وأن تحسين كفاءة الطاقة في معظم البلدان أصبح ضرورة ملحة. وتحسين كفاءة الطاقة هو أحد أكثر الخيارات فعالية بكلفة ميسّرة، من أجل تلبية الطلب المتزايد على الطاقة في معظم بلدان العالم. فهو يسهم في تحقيق أمن الطاقة، وحفظ البيئة، وتعزيز جودة الحياة، وتحقيق الرفاه الاقتصادي

- من المهم العمل على تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة.

- إن ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة؛ ومضاعفة معدلات التحسن في كفاءة استخدام الطاقة؛ ومضاعفة نصيب الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمية.حيث أن هذه الأهداف تشكل الآن الأساس لهدف التنمية المستدامة الخاص بالطاقة. كما أنها تحدد عمل قطاع الممارسات العالمية للطاقة .

- إن الطاقة محورية بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم. فإمكانية حصول الجميع على الطاقة جوهرية، سواء من أجل فرص العمل أو الأمن أو تغير المناخ أو إنتاج الأغذية أو زيادة الدخل.

مقاصد الهدف السابع :

- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام 2030 .
- تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مجموعة مصادر الطاقة العالمية بحلول عام 2030 .
- مضاعفة المعدل العالمي للتحسن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام 2030.
- تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في البنى التحتية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام 2030 .
- توسيع نطاق البُنى التحتية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرامج الدعم الخاصة بكل منها على حدة، بحلول عام 2030.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة

- العمل على رفع مستوى الوعي العام حول الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة بزيادة مساهمة المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي.
- تعريف الناس بالخيارات المطروحة امامهم "إما الاستمرار باستخدام المصادر التقليدية غير المستدامة وغير الصديقة للبيئة او التقدم نحو مستقبل اكثر استدامة مما يقلل الاثار السلبية للتغير في المناخ الى ادنى مستوى ممكن."
- الدعوة الى تبنى استراتيجية شاملة للطاقة من اجل تنويع مصادرها مع التركيز بشكل واضح على التنمية المستدامة وهي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة
- تنظيم حملة اعلامية تستهدف الجمهور والاعلام والشباب والمدارس والشركات وغيرها للتوعية باستخدام ادوات متنوعة بما في ذلك التلفزيون والاذاعة وشبكات التواصل الاجتماعي والمنشورات والحلقات الدراسية للتعريف بفوائد استخدامات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة.
- بث رسائل إعلامية بخصوص ترشيد إستهلاك الطاقة من خلال التركيز على التهوية الطبيعية للتبريد وذلك لتأمين مستوى مقبول من الهواء النقي ولتأمين جو صحي ومريح مع تقليل الاعتماد على وسائل التكييف الكهربائية المستهلكة للطاقة قدر الإمكان.
- اهمية دور وسائل الاعلام والصحافة في التوعية بترشيد استهلاك الطاقة وتعديل السلوك الاستهلاكي لدى المواطنين كبديل للتوفير في فاتورة الطاقة.
- توجيه الاعلام للمواطنين على اهمية ترشيد الاستهلاك في الطاقة ليس فقط كسلوك اجتماعي وانما كواجب وطني على الجميع.

الهدف الثامن: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

- **يشير الهدف الثامن** الى أن النمو الاقتصادي المستدام يقتضي أن تعمل المجتمعات على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفِّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. وسيقتضي أيضا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهم من العمل في ظل ظروف لائقة.

- حيث لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرابة دولارين يوميا. وفي كثير من الأماكن، لا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من براثن الفقر. لذا يقتضي معاودة التفكير فيما يتم انتهاجه من سياسات اقتصادية واجتماعية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المضمار.
- إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي ترتكز عليه المجتمعات الديمقراطية وهو: اقتضاء مشاركة الجميع في التقدم. وستظل تهيئة فرص العمل الجيد تحديا من التحديات الرئيسية التي ستواجهها الاقتصادات جميعها .
- سوف يقتضي النمو الاقتصادي المستدام أن يتم العمل على تهيئة الظروف التي تتيح للناس الحصول على فرص عمل جيد تحفِّز الاقتصاد دون الإضرار بالبيئة. وسيقتضي أيضا إتاحة فرص العمل أمام جميع من هم في سن العمل من السكان، وكل ما يمكنهم من العمل في ظل ظروف لائقة.
- إن تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، تساهم في إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.
- ان تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030 تساهم في الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب .
- إن العمل على تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية تساهم في إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها،
- كما يشير الهدف الثامن الى العديد من المقاصد من بينها تعزيز بيئة عمل آمنة لجميع العمال وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية وفرص العمل اللائق.
- ويمكن ترجمة هذا الهدف بدمجه بالخطط الوطنية الانمائية للدول من خلال عدة محاور أساسية وهي، اصلاح اختلالات سوق العمل من خلال تشجيع الانشطة الاقتصادية والتوسع في المشروعات التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة.

مقاصد الهدف الثامن:

- الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقا للظروف الوطنية، وبخاصة على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل سنويا في أقل البلدان نمواً .
- تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا، والابتكار، بما في ذلك من خلال التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة.
- تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بما في ذلك من خلال الحصول على الخدمات المالية.
- تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام 2030، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة.
- تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام 2030 .
- الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020.
- اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025.
- حماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة .
- وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.

- تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها.
- زيادة دعم المعونة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً.
- وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية بحلول عام 2020.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع

- المساهمة في تنمية الاقتصاد من خلال تعزيز شراكة الاعلام والاقتصاد, حيث أصبح الاعلام يلعب دورا مركزيا في عالم الاقتصاد . اضافة الى اسهام الاعلام الاجتماعي في تطور الاقتصاد الالكتروني وزيادة التجارة البينية.
- تشجيع السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.
- مساهمة وسائل الاعلام في نشر الوعي حول ممارسات العصابات الارهابية التي تقوم بتجنيد الاطفال واستخدامهم كجنود، إضافة الى استئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال وحماية العمال والعاملات المهاجرين.

الهدف التاسع: إقامة بُنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

- **يشير الهدف التاسع** الى إن الاستثمار في البنية الأساسية –النقل، والري، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات – عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان، وهناك إقرار منذ زمن بعيد بأن النمو في الإنتاجية والدخل وتحسين النتائج الصحية والتعليمية يقتضيان الاستثمار في البنية الأساسية.
- هذا وتؤدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً أساسياً في إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وفي تحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وفي تشجيع الابتكار. حيث يعتمد

التصنيع اعتماداً كبيراً على الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. اضافة الى حرية الوصول إلى البحوث الأكاديمية والقدرة على التعاون عبر الإنترنت.

- ❖ كما انه من المهم ان يساهم القطاع العام في خلق بيئة مناسبة ووضع أُطُر تنظيمية تتسم بالشفافية يستطيع أن يعمل فيها القطاع الخاص لانجاز مشاريع البنية التحتية الكبرى. حيث تُتيح هذه الشراكات للدول الاستفادة من خبرات القطاع الخاص، وفي الوقت نفسه تسمح للمسؤولين بالتركيز على السياسات والتخطيط
- ❖ ويتطلب تحقيق خطة عام 2030 نموذجاً جديداً للتنمية المستدامة، لا تعالج فيه بصورة منعزلة قضايا مثل الصحة والتعليم والبيئة، التي **تكتسب** أهمية حاسمة، بل يتم ذلك حسب نهج مترابط ترابطاً وثيقاً. وتتعلق أكثر من 86 غاية من غايات خطة عام 2030 بالاستدامة البيئية.
- ❖ إن عولمة الإقتصاد وضعت كافة الدول سواء كانت مصنعة أو في طريق النمو أمام خيار صعب، يتمثل في ضرورة اللجوء إلى الإبداع والإبتكار لمكافحة البطالة والمحافظة على إستقلالها الصناعي وإستدراك إبداعيتها وروح الإبتكار لديها، وهما الأمران اللذان على أساسهما يحقق النجاح الإقتصادي الإجتماعي.

مقاصد الهدف التاسع:

- إقامة بنى تحتية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك البنى التحتية الإقليمية والعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل وصول الجميع إليها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة.
- تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام 2030 في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً.
- زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات ميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق.
- تحسين البنى التحتية وتحديث الصناعات بحلول عام 2030 من أجل تحقيق استدامتها، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئيا، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقا لقدراتها.

- تعزيز البحث العلمي وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام 2030، تشجيع الابتكار والزيادة بنسبة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير.
- تيسير تطوير البنى التحتية المستدامة والقادرة على الصمود في البلدان النامية من خلال تحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية.
- دعم تطوير التكنولوجيا المحلية والبحث والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى.
- تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

- الدعوة الى إنشاء جائزة للإبتكار بهدف تشجيع المخترعين المبدعين والمبتكرين والمستثمرين للعمل على تبني أعمالهم.
- توجيه وسائل الاعلام المختلفة الى العمل على تحفيز الشركات على إنشاء مراكز الابتكار والبحث العلمي وتبني التكنولوجيات الجديدة.
- إرساء بيئة اعلامية محفزة للابتكار من خلال الدعوة على توفير بيئة مؤسسية وتشريعات محفزة وداعمة للابتكار والتوسع في دعم حاضنات.
- اطلاق حملة إعلامية لتشجيع المنتجات الوطنية وحث المستهلكين المحليين لتفضيل المنتج الوطني على المنتج الأجنبي.
- العمل على تعزيز ثقة المستهلك في المنتج المحلي ودعم الصناعات الوطنية عن طريق التعريف به في كافة وسائل الإعلام من صحافة وإذاعة وتلفزيون، وإبراز مدى الجودة والمواصفات القياسية التي تتمتع بها المنتجات الوطنية.
- تعزيز ثقافة استهلاك المنتج الوطني، خصوصاً أنه يحظى بجودة عالية ومواصفات عالمية، وإقناع المستهلك بأهمية هذا السلوك كوسيلة لدعم وتشجيع الصناعة الوطنية.

الهدف العاشر: الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.

- **يشير الهدف العاشر** الى انه رغم احتمال حدوث خفض في التباين في الدخل بين البلدان، فإن التباين داخل البلدان آخذ في الارتفاع. وهناك توافق متزايد في الآراء على أن النمو الاقتصادي ليس كافيا لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، ولا يتضمن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- إن ضمان تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وإزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة يساهم في الحد من التباين في الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي.
- هذا وتصنف البلدان في مختلف أنحاء العالم في عدد من الفئات على أساس تنميتها الاقتصادية، وتستند هذه التصنيفات إلى العديد من المعايير، ومن المعلوم أن الدول التي تعتبر أكثر تطوراً تسمى عادةً بالدول المتقدمة أو دول العالم الأول، في حين يطلق على الدول الأقل تطوراً الدول النّامية أو دول العالم الثالث،
- وبالإضافة إلى مصطلح الدول النامية، ثمة نوع آخر من الدول يطلق عليه "الدول الأقل نماء" LDCs وتسمى أحياناً بالعالم الرابع، تمتلك هذه الدول المؤشرات الأكثر انخفاضاً في العالم بالتنمية والدخل القومي الإجمالي، وعدد هذه الدول 49 وفقاً لمنظمة الأمم المتحدة.
- هذا وثمة العديد من المعايير لقياس التنمية تستخدم من قبل شريحة واسعة من المؤسسات على الرغم من عدم وجود معيار عالمي متفق عليه، فالأمم المتحدة على سبيل المثال تضع معايير للتمييز بين الدول النامية والدول المتقدمة، في حين يستخدم البنك الدولي معيار الدخل القومي الإجمالي للفرد الواحد كمعيار للتمييز، رغم إمكانية استخدام أدوات تحليلية أخرى لذلك، مثل التعليم ومعدلات البطالة.

مقاصد الهدف العاشر:

- التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030.
- تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الإثنية أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام 2030.

- ضمان تكافؤ الفرص والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بما في ذلك من خلال إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد.
- اعتماد سياسات، ولا سيما السياسات المالية وسياسات الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق قدر أكبر من المساواة تدريجيا.
- تحسين تنظيم ورصد الأسواق والمؤسسات المالية العالمية وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات
- ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات.
- تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة.
- تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية.
- تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نموا، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقا لخططها وبرامجها الوطنية.
- خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من 3 في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على 5 في المائة، بحلول عام 2030.

الاطار العام للمشهد الاعلامي للحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها

- قيام وسائل الإعلام بتوضيح القضايا التنموية المختلفة وخلفياتها وتفاصيلها للمسؤولين والمواطنين.
- استخدام وسائل الاعلام بهدف إعداد المواطن وتهيئته لسياسات وبرامج تسعى الحكومة إلى تنفيذها وتطبيقها بشأن برامج التنمية المستدامة.
- قيام الاعلام بفتح باب النقاش والحوار مع المفكرين والمثقفين والمختصين والأكاديميين والمهتمين بهدف استطلاع وجهات النظر والخروج برؤى وملامح مشتركة تخدم البرامج التنموية، وتفضي إلى نتائج أفضل وأشمل.

- العمل على تعزيز سبل التواصل والثقة والشفافية بين مختلف الأطراف، وتعزيز الثقة بالاجراءات والسياسات الهادفة الى تعزيز مسيرة التنمية .

الهدف الحادي عشر: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

- **يشير الهدف الحادي عشر** الى إن المدن هي مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية،بيد أن ثمة تحديات كثيرة تقف في طريق صيانة المدن على نحو يستمر معه إيجاد فرص عمل وتحقيق الرخاء مع عدم إجهاد الأرض والموارد. ومن الممكن التغلب على التحديات التي تواجهها المدن بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو،

- ان الاهتمام بالقضايا البيئية في مختلف مراحل التعليم لتكوين قاعدة معرفية عن البيئة ومشكلاتها وخطورتها، وإعداد قاعدة بيانات حول مختلف الجوانب البيئية مهمة للمساهمة في الرفع من مستوى التخطيط الحضري للمدينة وحساب المؤشرات البيئية .

- ويسعى هذا الهدف لضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة الكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، وتوفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة الكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن بحلول عام 2030.

- كما ان من المهم اتباع أسلوب تخطيط شامل ومتكامل لخدمات ومرافق المدن وتطوير وسائل لتنسيق وإنشاء قنوات اتصال مستمرة بين الجهات والأجهزة المعنية بالخدمات البيئية، وتكييف وتطويع الخبرات الدولية في مجال إدارة وتدبير النفايات الصلبة والسائلة بما في ذلك معالجتها والتخلص منها، وتأهيل مجاري المياه الطبيعية والمحافظة عليها واحترامها في التخطيط والتصميم الحضري.

- هذا ويساهم تعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين المدن العربية الى التعرف على أبرز التجارب الناجحة في مجال البيئة والتنمية المستدامة، اضافة الى إنشاء شبكة للتواصل بين الدول العربية لتبادل الخبرات والتجارب.

- ومن المهم أيضا دراسة سبل مواجهة التحديات البيئية وأثر التلوث على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلى الموارد الطبيعية والأخطار والتهديدات التي تحد من التنمية الحضرية للمدن والمناطق بالدول العربية، من خلال التعرف على دور التكنولوجيا الحديثة في مواجهة التحديات البيئية وإيجاد التوازنات اللازمة لتفادي الكوارث البيئية أو الحد من آثارها حماية واستدامة للتنمية.

- أن تحقيق التنمية المستدامة والرقي بالمدن والمحافظة على البيئة يتطلب الاستعمال المثالي والفعال لجميع المصادر والموارد الطبيعية وإتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازن، كما أن من تحدياتها التركيز على ضمان حياة أفضل لكل أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من أجل إيجاد توازن وتكامل بين الحق في التنمية وواجب المحافظة على البيئة.

- أن أهم المشاكل والتحديات البيئية في الوقت الراهن تكمن في التلوث البيئي بكافة صوره وأشكاله، وفي تنامي التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية المنتجة، وفي ردم الأودية والشعاب ومجاري السيول و تدمير المواقع التراثية والمباني التاريخية.

- كما أن اتخاذ إجراءات سريعة لمعالجة هذه التحديات البيئية تساهم في تفعيل برامج التخطيط العمراني والتنمية المستدامة والإدارة البيئية الرشيدة، وكذلك إصدار التشريعات والأنظمة البيئية وتطبيقها بمنتهى الحزم وتعزيز التوعية المجتمعية بأهمية المحافظة على البيئة والحد من تدهورها.

مقاصد الهدف الحادي عشر:

- ضمان حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام 2030.
- توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، ولا سيما من خلال توسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظل ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام 2030.
- تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام 2030.
- تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي.

- التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام 2030.
- الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بما في ذلك عن طريق إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام 2030.
- توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام 2030.
- دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية.
- العمل بحلول عام 2020، على الزيادة بنسبة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث.
- وضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030.
- دعم أقل البلدان نموا، بما في ذلك من خلال المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لجعل المدن مكانا أمنا

- تبنى وسائل الاعلام استراتيجية اعلامية تدعو الى تمكين الافراد للحصول على سكن آمن وعلى مساحات خضراء وعامة آمنة وسهلة الوصول، ولاسيما للنساء، والأطفال، وكبار السن، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تفعيل التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام من أجل معالجة مشكلات البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.
- دعوة وسائل الاعلام الى المطالبة بضرورة تطوير ودعم جهود البحث العلمي والتطوير المشترك وإنشاء مراكز بحثية في المجالات البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

- مناقشة القضايا الحيوية وتعزيز قنوات التواصل بين جميع الفاعلين في إطار تعزيز التعاون وترسيخ ثقافة الحوار البناء.
- ابراز التحديات الي تواجه المدن وأبرزها، المشاكل البيئية الناجمة عن النمو السكاني والتوسع العمراني، فضلا عن الأنشطة الاقتصادية والسكنية وما يصاحب ذلك من استنزاف للموارد.
- الدعوة الى مشاركة القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ المشاريع البيئية في المدن والمساهمة في تمويلها.

الهدف الثاني عشر: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة

- **يشير الهدف الثاني عشر** الى ان أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تتعلق بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع. ويساعد تطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة على إنجاز خطط التنمية الشاملة.
- يتعلق ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة بتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع.
- هذا ومن المهم العمل على تطوير وسائل لتنسيق وإنشاء قنوات اتصال مستمرة بين الجهات والأجهزة المعنية بالخدمات البيئية، والاستفادة من الخبرات الدولية في مجال ادارة وتدوير النفايات الصلبة والسائلة بما في ذلك معالجتها والتخلص منها، تأهيل مجاري المياه الطبيعية والمحافظة عليها واحترامها في التخطيط والتصميم الحضري.
- إن تشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، وتوفير فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وتحسين جودة الحياة لصالح الجميع يساهم ذلك في تطبيق أنماط الاستهلاك و إنجاز خطط التنمية الشاملة، وخفض التكاليف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية مستقبلا، وتوطيد القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.
- وتستهدف أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة "إنتاج المزيد بشكل أفضل وبتكلفة أقل"، مع العمل على زيادة جودة الحياة. ويدخل فيها شتى أصحاب المصلحة، ومنهم أصحاب الأعمال،

والمستهلكون، والمسؤولون عن رسم السياسيات، والباحثون، والعلماء، وتجار التجزئة، ووسائط الإعلام، ووكالات التعاون الإنمائي.

مقاصد الهدف الثاني عشر:

- تنفيذ الإطار العشري لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها.
- تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام 2030 .
- تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030.
- تحقيق الإدارة السليمة بيئيا للمواد الكيميائية والنفايات طوال دورة عمرها، وفقا للأطر الدولية المتفق عليها، والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام 2020.
- الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030.
- تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة وعبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.
- تعزيز ممارسات الشراء العام المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية.
- ضمان أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة بحلول عام 2030.
- دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو تحقيق أنماط الاستهلاك والإنتاج الأكثر استدامة.
- وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.

- ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير المتسمة بالكفاءة والتي تشجع على الاستهلاك المسرف، عن طريق القضاء على تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بما في ذلك عن طريق إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، على أن تراعى في تلك السياسات على نحو كامل الاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة التي قد تنال من تنميتها، وعلى نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتضررة.

الاطار العام للمشهد الاعلامي ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

- تبادل الأفكار والتجارب، والقاء الضؤ على التحديات التي تعترض عمل المخططين والمهنيين وكافة المتدخلين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في التعامل مع المشكلات البيئية.
- ضمان أن تتوافر للناس المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة
- التوعية والتثقيف بأنماط الاستهلاك، وتزويد المستهلك بما يكفي من معلومات من خلال وسائل الاعلام المختلفة.
- استخدام وسائل الاعلام في تشكيل ثقافة الناس وتوجيهها نحو الاستدامة، عن طريق نشر الوعي تجاه الآثار السلبية لثقافة الاستهلاك، والترويج لسلوكيات وأنماط معيشة مستدامة.
- التأثير على وعي الناس وسلوكهم بتبني الية سرد الحقائق والتواصل مع الناس وذلك بالاعتماد على وسائل الاعلام المختلفة وغيرها.
- توجيه سلوك الناس بأن التحديات البيئية التي تواجهها الأرض حقيقة واقعة، فمعظم الناس يدركون وجود التغيرات المناخية والتلوث البيئي وغيرها، إلا أنهم بحاجة لمن يوجه سلوكهم ويرشدهم إلى ما يجب عليهم عمله.
- استخدام الية التسويق الاجتماعي كأحد وسائل الاعلام الاجتماعية الاكثر انتشارا والتي تعتمد على الإنترنت كمواقع التواصل الاجتماعي والمدونات من أجل نشر الرسالة الإعلامية على نطاق واسع.

الهدف الثالث عشر: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

- ❖ **يشير الهدف الثالث عشر** الى ان انبعاثات غاز الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية بلغت أعلى مستوى لها في التاريخ. وينشأ عن تغير المناخ، الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني، تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.

- ❖ وفي ضوء ما يحدثه تغير المناخ من تأثيرات في التنمية الاقتصادية، والموارد الطبيعية، وحالة الفقر، أصبحت معالجته تشكل تحديا في إطار إنجاز التنمية المستدامة.

- ❖ وتشير جميع الدلائل إلى ارتفاع انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون في العالم، ليس ذلك فحسب وإنما تسارع النمو في الانبعاثات بأكثر مما كان عليه في كل عقد من العقود الثلاثة السابقة.

- ❖ هذا وقد بلغت انبعاثات غاز الدفيئة الناشئة عن الأنشطة البشرية أعلى مستوى لها في التاريخ، وينشأ عن تغير المناخ الناتج عن النمو الاقتصادي والسكاني تأثيرات واسعة النطاق في النظم البشرية والطبيعية بكل بلد من البلدان، وبكل قارة من القارات.

- ❖ أن تغير المناخ حقيقي وأن انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ هي سببه الرئيسي. اضافة الى زيادة تواتر الظواهر الجوية البالغة الشدة والكوارث الطبيعية.

- ❖ كما يعتبر ارتفاع مستويات سطح البحر والفيضانات وموجات الحرارة والجفاف والتصحر ونقص المياه، وانتشار الأمراض المدارية والأمراض المحمولة بالنواقل، بعض الآثار الضارة لتغير المناخ.

مقاصد الهدف الثالث عشر:

- تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار.
- إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.
- تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية للتخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به.
- تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره 100 بليون دولار سنويا بحلول عام 2020 من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات التخفيف المجدية

وشفافية التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل عن طريق تزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن.

- تعزيز آليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

الاطار العام للمشهد الاعلامي للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره

- تعزيز قدرات الإعلاميين للقيام بدور حيوي في الجهود المبذولة لفهم وتفسير عوامل خطورة تغير المناخ ووجوب الوعي لتغيير السلوك.
- ضرورة تعاطي الإعلاميين مع ظواهر تغير المناخ من منظور إنساني يتمثل في تقديم وشرح المعطيات للجمهور بدل التعامل مع الإشكال من جانبه الكارثي.
- تغطية وسائل الإعلام الاجتماعية لظواهر تغير المناخ، تساهم في مواكبة مظاهر التغيرات المناخية وتبادل الخبرات والتجارب بين الخبراء والإعلاميين والباحثين.
- تشجيع الصحفيين لاعداد تقارير صحفية عن ظواهر تغير المناخ مثل ازدياد الجفاف وارتفاع درجات الحرارة، اضافة الى مشاكل بيئية خطيرة مثل، التخلص من النفايات.
- إثارة اهتمام الصحفيين ورؤساء التحرير من موقعهم القيادي لتوفير المزيد من التقارير الصحفية حول البيئة والظواهر المناخية المختلفة لزيادة وعي المواطنين حول المشاكل البيئية .

الهدف الرابع عشر: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

- **يشير الهدف الرابع عشر** الى إن محيطات العالم ـ درجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة فيها ـ هي التي تقف وراء النظم العالمية التي تجعل كوكب الأرض صالحاً للسكنى بالنسبة للبشرية. وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

- ❖ هذا وتغطي المحيطات ثلاثة أرباع سطح الكرة الأرضية، ويعتمد أكثر من ثلاثة بلايين شخص على التنوع البيولوجي البحري والساحلي فيما يتعلق بسبل معيشتهم.
- ❖ كما تمثل المحيطات أكبر مصدر في العالم للبروتين، بحيث يعتمد بلايين الاشخاص على المحيطات كمصدر رئيسي للبروتين بالنسبة إليهم، ويعمل في مصائد الأسماك البحرية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الملايين من الاشخاص.
- ❖ ومن المهم منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2030.
- ❖ كما أن تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، يساهم في إعادة الأرصدة السمكية لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقًا لما تحدده خصائصها البيولوجية.
- ❖ كما أنه من الضروري حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، وبذل المزيد من الجهود للحد من تأثيرات التغيّر المناخي والصيد غير المشروع على المحيطات والمجتمعات الساحلية،
- ❖ ضرورة إقامة المحميات البحرية والساحلية للمحافظة على الثروة السمكية والثروات الطبيعية الأخرى. وضرورة حماية البحار والمحيطات من المخلفات والملوثات التي تنتج من حوادث الناقلات والتسربات النفطية التي تقضي على معظم صور الحياة البحرية، كل هذا يجعل العالم ينتبه إلى ضرررورة اقامة المحميات البحرية.

مقاصد الهدف الرابع عشر:

- منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بدرجة كبيرة، ولا سيما من الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام 2025 .
- إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بما في ذلك عن طريق تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام 2020 .
- تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات .

- تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام 2020

- حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي واستنادا إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام 2020 .

- حظر أشكال الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بأن المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة للبلدان النامية وأقل البلدان نموا ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات لمصائد الأسماك، بحلول عام 2020.

- زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام 2030.

- زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا.

- توفير إمكانية وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق.

- تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما عن طريق تنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، كما تشير إلى ذلك الفقرة 158 من وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه".

الاطار العام للمشهد الاعلامي لحفظ المحيطات والبحار

- العمل على اعداد فريق إعلامي يتولى مهمة إعداد الوثائق والمعلومات الضرورية عن ملف حفظ المحيطات والبحار بحيث تكون هذه المعلومات بمثابة المرجعية الرئيسية لوضع الأفكار للكثير من القصص الصحفية والإعلامية.
- تخصيص منصة رقمية بهدف إتاحة الفرصة لتبادل المعلومات، وتوفير باقات من الصور، وقواعد البيانات، والمعلومات الأخرى ذات الصلة بحفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية.
- اثارة الوعي في وسائل الاعلام المختلفة حول مشكلة تلوث البحار وسفن نقل البترول والنفايات الذرية والتي تهدد الوجود الحيوي للبحار والمحيطات.
- التأكيد في وسائل الاعلام على أهمية الشواطئ في مجالات الترويج للسياحة وخاصة للرياضة البحرية.
- الدعوة الى أقامة المحميات البحرية للحفاظ على الموارد المائية المختلفة من الانقراض نتيجة تلوث البحار والمحيطات.

الهدف الخامس عشر: حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

- **يشير الهدف الخامس عشر** الى أن الغابات تغطي مساحة 30 في المائة من مسطح الأرض، وعلاوة على أنها توفر الأمن الغذائي والمأوى، فإنها عنصر مهم من عناصر مكافحة تغير المناخ، وحماية التنوع الإيكولوجي وأوطان سكان الشعوب الأصلية. إن إزالة الغابات والتصحر – الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ – يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، وما برحا يؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتُبذل الجهود سعيا إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.
- من المهم حماية النظم الأيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي .

- وتعتبر الغابات هي "رئة الأرض الحقيقية" التي تتنفس بها الارض وهي أحد أهم المصادر الطبيعية المتجددة التي تقوم بدورها الحيوي في امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون والغازات الضارة الأخرى من الجو وإطلاق الأكسجين النقي، وفلترة الهواء و ترسيب الغبار والأجزاء المعلقة الضارة و هي الأراضي المشجرة ذات الجمال الطبيعي والتنوع الحيوي الغني وهي مكان للتنزه ومصدر لمواد الإنشاء والبناء.

- كما وتعتبر الغابات ذات أهمية كبيرة من الناحية البيئية, والتي تتمثل في تأثيرها المفيد على المناخ، فوجود الغابات في منطقة يجعلها أكثر اعتدالا في درجة الحرارة وأكثر رطوبة من المناطق الخالية من الغابات.

- كذلك تحتوي الغابات على معظم الأصول الوراثية للنباتات، وتعتبر مركزا هاما للتنوع الحيوي وموطنا لكثير من الحيوانات والطيور، كذلك تعمل على امتصاص كميات كبيرة من الغازات والملوثات الهوائية المختلفة والضارة من الجو.

- هذا وقد أطلقت الامم المتحدة حملة#WildforLife ، والتي تهدف إلى حشد العالم لوضع حد ضد التجارة غير المشروعة للأحياء البرية، للحفاظ على الحياة البرية. وقد أطلقت حملة #حفظ الأحياء البرية من أجل الحياة (#WildforLife) خلال الدورة الثانية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي التي شهدها وزراء البيئة من جميع أرجاء العالم، والتي تهدف إلى حشد ملايين الأشخاص من أجل الالتزام واتخاذ إجراء بشأن إنهاء الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

مقاصد الهدف الخامس عشر:

- ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وضمان استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقا للالتزامات بموجب الاتفاقات الدولية، بحلول عام 2020.

- تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة زرع الغابات وإعادة زرع الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام 2020.

- مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030.

- ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام 2030.

- اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام 2020، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها.

- تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز سبل الوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا.

- اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار فيها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء.

- اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام 2020.

- إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط الوطني والمحلي، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، بحلول عام 2020.

- حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً.

- حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، بما في ذلك حفظ الغابات وإعادة زرع الغابات.

- تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لحماية النظم الإيكولوجية البرّية

- تعزيز قدرات الاعلاميين على كيفية صياغة الخبر البيئى على وجه الخصوص إضافة الى دور الإعلام فى إدارة الأزمات والكوارث والموارد الإقتصادية.
- اثارة الوعي المجتمعي بأهمية الحفاظ على الغابات لقدرتها الكبيرة على فلترة الهواء و ترسيب الغبار والأجزاء المعلقة الضارة على أوراقها.
- القيام بحملة اعلامية لالقاء الضوء على دور الغابات والأشجار في تنقية الجو من غاز ثاني أكسيد الكربون والعديد من الغازات السامة والضارة بصحة الإنسان والبيئة.
- تخصيص نشرة في الصحف اليومية والمواقع الالكترونية لالقاء الضوء على مخاطر القضاء على الغابات والحد من التصحر وأهمية حماية الموارد الطبيعية.

الهدف السادس عشر: التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

- **يشير الهدف السادس عشر** الى انه من المهم إدراج الحرية والسلام والأمن واحترام حقوق الإنسان في إطار التنمية الجديد الذي سينبني على الأهداف الإنمائية للألفية، فثمة حاجة إلى المجتمعات التي يسود فيها العدل والديمقراطية بغية إنجاز التنمية المستدامة.
- كما يشير الهدف السادس عشر الى أهمية الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان وإنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال.
- ويؤكد الهدف السادس عشر على أهمية تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة والديمقراطية بغية إنجاز أهداف التنمية المستدامة.

- ❖ كما يؤكد على تعزيز دور المرأة خاصة خلال النزاع والصراع في تدعيم قيم السلام، وتمكينها من القيام بالدور القيادي الذي يمكن أن تلعبه على مستوى معالجة الواقع المجتمعي من خلال نشر ثقافة التعايش السلمي بين افراد المجتمع.
- ❖ إن العنف وانعدام الأمن مسألتان تؤثران على رفاه الناس في جميع البلدان، وليس فقط في البلدان المتضررة من النزاعات، وانما أولئك الذين يعيشون في أكثر القطاعات تهميشا في المجتمع يتضررون أيضا من العنف.
- ❖ كما إن السلام والعدالة والحوكمة الفعالة ليسا فقط مجرد عوامل تخلق ظروفا مواتية للتنمية وإنما كنواتج إنمائية في حد ذاتها. فالحماية من الجريمة والعنف تحتل الصدارة بين أولى أولويات التنمية.
- ❖ إن من حق كل شخص، وليس فقط أولئك الذين يوجدون في دول متضررة من النزاعات، أن يعيش حياة مسالمة ومُرضية، خالية من النزاعات العنيفة وانعدام الأمن.
- ❖ ويواجه العديد من الناس في جميع أنحاء العالم انعدام الأمن في حياتهم اليومية، ومن أجل كفالة سلام إيجابي ومستدام، من المهم الحد من مخاطر النزاعات العنيفة وانعدام الأمن عن طريق تحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة والأمن.

مقاصد الهدف السادس عشر :

- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان.
- إنهاء إساءة المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف ضد الأطفال وتعذيبهم.
- تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي وضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة .
- الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام 2030.
- الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما .
- إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات .
- ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات.

- توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية.
- توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد، بحلول عام 2030 .
- كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية .
- تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بوسائل منها التعاون الدولي، سعياً لبناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة.
- تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية لتحقيق التنمية المستدامة.

الاطار العام للمشهد الاعلامي لإقامة مجتمعات مسالمة

- استثمار مزايا الطفرة الاتصالية والتكنولوجية، وخصوصاً فيما يتعلق بسرعة إرسال واستلام الرسالة، لصالح نشر الخطابات القائمة على ثقافة الحوار البناء والتسامح واحترام حقوق الإنسان على نحو يمكن الشعوب من العيش بأمان بعيداً عن النزاعات والصراعات غير المبررة دينياً وأخلاقياً.
- تعزيز قيم السلم والتعايش ونبذ العنف وبناء ثقافة المناعة ضد التطرف الديني.
- تعزيز دور الخطاب الإعلامي المعتدل بمواجهة خطر التطرف.
- أن السلم الأهلي يقتضي رفض كل أنواع التحريض المادي والرمزي ضد مكونات المجتمع، وخاصة المنشورة عبر وسائل الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب ووسائل التواصل الاجتماعي.
- مساهمة وسائل الإعلام العربي التقليدي والجديد، في نشر الآراء وإتاحة الفرص لتبادل الأفكار وترويجها وصناعتها.
- بناء ثقافة المناعة ضد التطرف الديني، حيث أن هذا التوجه عاملاً مساعداً على تثبيت مقومات السلم الأهلي، الذي يواجه تهديدات داخلية ويتم توظيفه إقليمياً.
- ترسيخ أهمية الحوار الفكري الهادف الذي يعزز من دور الخطاب الإعلامي المعتدل كأحد الآليات الفاعلة في مواجهة ما تعانيه الأمة من خطر التطرف بسبب الانحراف الفكري.
- تطوير الخطاب الإعلامي بهدف تجاوز كل أشكال العنف والتطرف للتمتع ببيئة آمنة مستقرة.

الهدف السابع عشر: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

- **يشير الهدف السابع عشر** الى ان جدول تنمية مستدامة ناجح يتطلب شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود. وجميعها متطلبات على الأصعدة العالمية والإقليمية والقُطرية والمحلية.
- وثمة حاجة إلى توجيه الاستثمارات إلى قطاعات ذات أهمية حاسمة، وخاصة في البلدان النامية. وتشمل هذه القطاعات الطاقة المستدامة والهياكل الأساسية والنقل، علاوة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- كما انه من المهم إقامة شراكة عالمية متجددة الحيوية لتحقيق التنمية المستدامة بناء على الأسس المتفق عليها في إعلان الألفية والعملية الدولية لتمويل التنمية التي بدأت في مونتيري عام 2002 وعملية التنمية المستدامة التي استُهلت في جوهانسبرغ في نفس العام.
- ان التفاعل والتعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني يساهم بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية على أساس من المشاركة، المسئولية المشتركة والمساءلة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.
- ومن أجل تحقيق فاعلية أكبر وعلى نطاق أوسع، يتعين على القطاع العام ومنشآت القطاع الخاص الاهتمام بنسج خيوط الشراكة بينها وبين المجتمع، عبر تدعيم مبادراتها في المسؤولية المجتمعية، وتحسين جودة أنشطتها الاجتماعية والبيئية، والمساهمة بفعالية في التنمية المستدامة.
- فالشراكة المجتمعية هي نافذة تطل بها الجهات المختلفة على المجتمع، لتجسد هذه الشراكة التطلعات بمد خطوط الاتصال على مختلف الأصعدة، بما فيها المجتمع وشرائحه ومؤسساته المختلفة، من خلال التعرف على تطلعات المجتمع وتلبية احتياجاته.
- وتتمثل المشاركة المجتمعية بصفة عامة، عبر إسهامات ومبادرات معنوية أو مادية، تستهدف كل أو بعض أطراف المجتمع أو البيئة المحلية، من خلال أعمال ومشاريع المسؤولية المجتمعية للشركات، التي تتطلب تعاوناً وشراكات بين مختلف الأطراف، وتبادل الخبرات، وتعزيز عناصر الضعف، والاستفادة من عناصر القوة لدى الآخرين.

مقاصد الهدف السابع عشر:

- تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.
- تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها.
- تعزيز اتساق السياسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة.
- احترام الحيز السياساتي والقيادة الخاصين بكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.
- تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، واستكمالها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية.
- تشجيع وتعزيز الشراكات العامة وبين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد.

<u>الاطار العام للمشهد الاعلامي لتعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة</u>

- قيام وسائل الاعلام بالدعوة الى تعزيز ثقافة الشراكة ما بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني باعتبارها مسؤولية مجتمعية، من خلال خلق قيم الولاء والاحترام والتقدير لهذه المؤسسات، نظير ما تقدمه الشراكة لخدمة المجتمع والبيئة.
- تبني وسائل الاعلام المختلفة تشجيع التعاون بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني في مجال المسؤولية المجتمعية من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
- ايلاء الاهتمام لبرامج المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني من خلال قيام وسائل الاعلام المختلفة بعرضها وتوضيحها لما لها من أهمية
- تعاون القطاعات المختلفة مع الاعلام من خلال تزويدهم بالمعلومات والبيانات بهدف نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى المواطن.

- على وسائل الإعلام أن تضع نصب أعينها أن عملية توعية المواطن هي جزء من وظائفها الرئيسة وهي واجب تمليه مسؤوليتها الإجتماعية بما يحقق المصلحة العامة بهدف تعريفه بحقوقه وواجاباته ليتمكن من المساهمة في برامج التنمية.

ملاحظة: مقاصد الاهداف جميعها في الخريطة الاعلامية مأخوذة من أهداف التنمية المستدامة الـ17 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول/سبتمبر 2015

المصادر والمراجع :

- مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية 2015- التاريخ: 25 - 27 سبتمبر/ أيلول 2015، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.
- دروس مستفادة حول آليات الرصد والمتابعة في ظل الأزمات والأوضاع الإنسانية.- الأستاذ/ أحمد عارف- المؤتمر الإقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الدوحة، دولة قطر 20 -21 أبريل/نيسان 2016
- قرار مجلس وزراء الاعلام العرب **رقم** (ق/420 - دع/47 - 2016/5/25) حول تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاعلام العرب بالإعداد للإجراءات اللازمة لوضع خريطة الطريق الاعلامية العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة.
- أديب نعمة – مستشار اقليمي –الاسكوا تحويل عالمنا :خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من الاتساق المفهومي الى التنفيذ التشاركي- المنتدى العربي للتنمية المستدامة- عمان 30 – 29 مايو/أيار2015
- ورقة مفاهيمية حول " دور المجتمع المدني في تنفيذ أجندة التنمية الدولية المستدامة 2030 " - المؤتمر الإقليمي حول دور المجتمع المدني في المنطقة العربية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الدوحة، دولة قطر 20 -21 أبريل/نيسان 2016
- أهداف وغايات التنمية المستدامة- من الاهداف الانمائية للالفية الى أهداف التنمية المستدامة 2030 – الجمعية العامة للامم المتحدة 2015
- قرار مجلس وزراء الاعلام العرب رقم ق:436 –دع/48 -2017/7/12 حول مصادقة مجلس وزراء الاعلام العرب خريطة الطريق الاعلامية العربية لتنفيذ أجندة التنمية المستدامة.
- المؤتمر الوزاري حول الارهاب والتنمية الاجتماعية، أسباب ومعالجات-27-28 فبراير 2017 – "الاعلام التنموي في مواجهة الارهاب"- السفيرة د. هيفاءابوغزالة-الامين العام المساعد - رئيس قطاع الاعلام والاتصال 2017- شرم الشيخ

- أهداف التنمية المستدامة 2030 – 17 هدفا لتحويل عالمنا - http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/
- الثقافة وأهداف التنمية المستدامة- اليونسكو -http://ar.unesco.org/node/250717
- العمل اللائق وأجندة العام 2030 من أجل التنمية المستدامة- منظمة العمل الدولية- http://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_543664/lang--ar/index.htm